عن وقف اطلاق النار ، بدأ التجمع النيابي الماروني يبحث مع الرئيس كامل الاسعد فتح ما يسمى بـ «الملف الفلسطيني» في مجلس النواب (٢٢ آذار) ، وقد بدأ هذا البحث في ظل انتقادات واسعة من قادة التجمعات الاسلامية لموقف « الجبهة اللبنانية » وبيانها الداعي لاعادة طرح القضية اللبنانية على مجلس الامن ، وشكلت الدعوة لطرح الملف الفلسطيني في مجلس النواب بداية مساجلة سياسية واسعة بين « الجبهة اللبنانية » والاطراف الاسلامية كافة (سلام ـ عسيران ـ اليافي ـ علي الخليل ـ المرابطون ـ الحركة الوطنية) وحذر صائب سلام (٢٥ آذار) من استعمال العنف لمعالجة قضية الوجود الفلسطيني المسلح وقال : « اذا كان المقصود من طرح الموضوع في المجلس النيابي الاستفزاز والمزايدة فلا داعي لهكذا طرح ... انا اقول بوفاق لبناني لمعالجة كل قضية ، وفي مقدمتها علاقات لبنان مع الفلسطينيين » . وفي اجتماع نيابي عقد برئاسة الاسعد وضم نوابا من السنة والشيعة والموارنة برز الخلاف جليا حول هذه القضية ، اذ طالب النواب الموارنة بفتح الملف الفلسطيني والغاء الوجود المسلح لهم ، بينما اعلن النواب المسلمون انه لا يجوز تجريد الفلسطينيين من السلاح ، لا سيما ان السلاح لا يزال في ايدي اللبنانيين . وفي الاول من نيسان وبعد أن انهى الاسعد مشاورات نيابية مطولة حول عقد او عدم عقد جلسة للملف الفلسطيني ، اعلن عن ضرورة عقد جلسة تطرح فيها مختلف القضايا المصيرية وفي طليعتها الوجود الفلسطيني المسلح ، ونبه الى خطر شبح التقسيم الفعلي في حال تفجير الموقف الداخلي . وفي السادس من نيسان تم تحديد موعد الجلسة في ٢٠ نيسان ، فيما اعلن صائب سلام بعد زيارة لرئيس الحكومة الدكتور سليم الحص «ان فتح الملف الفلسطيني لا يكون بجلسة نيابية ، بل على الحكم المسؤول ان يعالج ذلك ، لان فتح الملفات يولد المزايدات » . بينما دعا تجمع النواب الموارنة في بيان له الى اتخاذ موقف موحد من الوجود الفلسطيني المسلح (٧ نيسان) واعتبر هذا الموقف مدخلا للوفاق الوطني ، وابدى اسفه وقلقه لاصرار البعض على معارضة فتح الملف الفلسطيني .

وفي ظل هذا الحوار المتوتر انفجرت احداث العنف في منطقة عين الرمانة (٩ نيسان) ، وكان واضحا ان الهدف منها هو تفجير صراع مسلح في منطقة التماس التقليدية اثناء الحرب (الشياح ـ عين الرمانة) على أمل جر المقاومة الفلسطينية الى معركة مكشوفة بحيث يكون ذلك مقدمة لمناقشة الوجود الفلسطيني المسلح في جلسة مجلس النواب ، كوجه اخر للوجود الاسرائيلي المسلح في الجنوب . ولكن المقاومة الفلسطينية لم تنجر بسهولة الى هذا المخطط ، وامتنعت عن الرد على كل الاستفزازات العسكرية التي تعرضت لها في اماكن تواجدها ، بينما قامت قوات الردع العربية بانذار اي جهة تطلق النار ، ثم نفذت انذارها بعنف ضد مقاتلي « الجبهة اللبنانية » المتمركزين في عين الرمانة وذلك طوال خمسة ايام (من ٩ الى مساء ١٣ نيسان) .

وتلا هذا الصدام حملة مركزة من قادة « الجبهة اللبنانية » ضد القوات السورية داخل قوات الردع العربية ، فيما اعلنت السلطة اللبنانية ان قوات الردع هي قوات الشرعية ، وان العمليات التي قامت بها انما نفذت باوامر منها ، وتصاعدت في هذه الاثناء الحملة ضد الجبهة ومواقفها